

## ٥ - باب حد السرقة

ذكر نفي اسم الإيمان عن السارق وشارب  
الخمر في وقت ارتكابهما الفعلين المنهيين  
عنهما

٤٤٥٤ - أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان ، حدثنا حكيم بن  
سيف ، حدثنا عبيد الله بن عمرو ، عن سليمان الأعمش<sup>(١)</sup> ، عن أبي  
صالح

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يسرق  
السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها  
وهو مؤمن ، ولكن أبواب التوبة معروضة »<sup>(٢)</sup> . [٥٠:٣]

(١) في الأصل : «سليمان عن الأعمش»، وهو تحريف ، والتصويب من  
«التقاسيم» ٣/لوحه ١٥٠ .

(٢) حديث صحيح ، حكيم بن سيف ، روى له أبو داود والنسائي في «اليوم  
والليلة» ، قال ابن أبي حاتم : شيخ صدوق لا بأس به ، يكتب حديثه ولا يحتج  
به ، ليس بالمعتين . وذكره المؤلف في «ثقافته» ، وقال عنه الحافظ في<sup>٣</sup>  
«التقريب» : صدوق ، وقد تقدم تخريجه برقم (١٨٦) .

ذَكَرَ الْخَبِيرُ الْمَفْسَّرُ لِقَوْلِهِ جَل وَعَلَا: ﴿وَالسَّارِقُ  
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

٤٤٥٥ - أَخْبَرَنَا ابْنُ قَتِيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ :  
حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ  
الزُّبَيْرِ ، وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « تَقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ  
فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » (١) . [٢١:١]

ذَكَرُ نَفِي الْقَطْعِ عَنِ الْمُنْتَهَبِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ  
الشَّيْءُ رُبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا

٤٤٥٦ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا  
مُؤَمَّلُ بْنُ إِهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ،  
عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، وَعَمْرُو بْنِ دِينَارٍ

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حرملة بن يحيى  
فمن رجال مسلم.

وأخرجه البيهقي ٢٥٤/٨ من طريق إسماعيل بن أحمد، عن محمد بن الحسن  
ابن قتيبة، بهذا الإسناد.

وأخرجه مسلم (١٦٨٤) (٢) في الحدود: باب حد السرقة ونصابها، عن  
حرملة بن يحيى، به.

وأخرجه البخاري (٦٧٩٠) في الحدود: باب قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ  
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ وفي كم يُقَطَّعُ، ومسلم (١٦٨٤) (٢)، وأبو  
داود (٤٣٨٤) في الحدود: باب ما يقطع فيه السارق، والنسائي ٧٨/٨ في قطع  
السارق: باب ذكر الاختلاف على الزهري، والطحطاوي ١٦٤/٣،  
والبيهقي ٢٥٤/٨ من طرق عن ابن وهب، به.

وأخرجه النسائي ٧٧/٨ من طريق حفص بن حسان، عن الزهري، عن  
عروة بن الزبير، به. وانظر (٤٤٥٩) و(٤٤٦٠).

عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « لَيْسَ عَلَى مُتْتَهَبٍ قَطْعٌ ، وَمَنْ انْتَهَبَ نُهْبَةً ، فَلَيْسَ مِنَّا » (١) .  
 أبو الزبير : اسمه محمد بن تدرس المكي . [٦١ : ٢]

### ذَكَرُ نَفِي الْقَطْعِ عَنِ الْمْتَهَبِ مَا لَيْسَ لَهُ

٤٤٥٧ - أخبرنا محمد بن عبيد (٢) الله بن الفضل الكلاعي العابد  
 بحمص ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ إِهَابٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ،  
 عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ

(١) إسناده قوي، مؤمل بن إهاب، قال أبو حاتم : صدوق، وقال النسائي : لا بأس به، وقال مرة : ثقة، وذكره المؤلف في «الثقات»، وقال مسلمة بن قاسم : ثقة صدوق، وقال إبراهيم بن الجنيد : سئل عنه ابن معين فكانه ضعفه، ومن فوقه رجاله ثقات رجال الشيخين، وأبو الزبير قد توبع . وهو في «مصنف عبد الرزاق» (١٨٨٤٤) لكن ليس فيه «وعمر بن دينار» .  
 قلت : وقد صرح ابن جريج بسماعه من أبي الزبير عند عبد الرزاق، والدارمي ١٧٥/٢، والنسائي في «الكبرى» ورقة (٤٠٢) ب، فانفتت شبهة تدليسه، وهذا يرد على أبي داود والنسائي وغيرهما قولهم : إن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير .

وأخرجه من طرق عن ابن جريج بهذا الإسناد الترمذي (١٤٤٨) في الحدود : باب ما جاء في الخائن والمختلس والمتهب، وأبو داود (٤٣٩١) في الحدود : باب القطع في الخلسة والخيانة، والنسائي ٨٨/٨ - ٨٩ و ٨٩ في قطع السارق : باب ما لا قطع فيه، وابن ماجه (٢٥٩١) في الحدود : باب الخائن والمتهب والمختلس، وأحمد ٣٨٠/٣، والدارمي ١٧٥/٢، والطحاوي ١٧١/٣، والدارقطني ١٨٧/٣، والبيهقي ٢٧٩/٨. وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .  
 وأخرجه من طرق عن أبي الزبير، عن جابر النسائي ٨٩/٨، وعبد الرزاق (١٨٨٤٥) و (١٨٨٥٩)، والطحاوي ١٧١/٣، والبيهقي ٢٧٩/٣ .  
 (٢) تحرف في الأصل إلى : «عبد» .

عن جابر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى مُتَّهَبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ وَلَا خَائِنٍ قَطْعٌ» (١).

[٣٣:٣]

٤٤٥٨ - أَخْبَرَنَا أَبُو عَرُوبَةَ بَحْرَانُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ ، حَدَّثَنَا  
مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ

عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُخْتَلِسِ وَلَا  
عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ» (٢).

[٣٣:٣]

ذَكَرَ الْعَدَدَ الْمَحْضُورِ الَّذِي اسْتَثْنَى مِنْهُ مَا ذَكَرْنَاهُ

٤٥٥٩ - أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ  
الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرْتَنِي عَمْرَةَ

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ  
فَصَاعِدًا (٣).

[٣٣:٣]

(١) إسناده قوي وهو مكرر ما قبله .

(٢) مؤمل بن إسماعيل وإن كان سيء الحفظ ، تابعه عليه مخلد بن يزيد الحراني عند النسائي ٨٨/٨ وهو ثقة ، وباقي السند رجاله ثقات رجال الشيخين ، وانظر ما قبله .

(٣) إسناده صحيح على شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الجبار بن العلاء فمن رجال مسلم . سفيان: هو ابن عيينة .

وأخرجه الشافعي ٨٣/٢ ، وأحمد ٣٦/٦ ، والحميدي (٢٧٩) ، ومسلم

(١٦٨٤) (١) في الحدود: باب حد السرقة ونصابها ، وأبو داود (٤٣٨٣)

في الحدود: باب ما يقطع فيه السارق ، والترمذي (١٤٤٥) في الحدود: باب ما

جاء في كم تقطع يد السارق ، والنسائي ٧٩/٨ في القطع: باب ذكر الاختلاف

على الزهري ، والطحاوي ١٦٣/٣ و ١٦٦ و ١٦٧ ، وابن الجارود (٨٢٤) ،

والبيهقي ٢٥٤/٨ ، والبغوي (٢٥٩٥) من طرق عن سفيان بن عيينة ، بهذا

الإسناد . وجعله مرة من فعل النبي ﷺ ومرة من قوله . قال الترمذي: حديث

عائشة حديث حسن صحيح .

ذَكَرَ الْحَدَّ الَّذِي يَقْطَعُ السَّارِقُ إِذَا

سَرَقَ مِثْلَهُ أَوْ يَقُومُ مَقَامَهُ

٤٤٦٠ - أخبرنا الحسن بن سفيان ، قال : حدثنا محمد بن سلمة المرادي ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن عروة وعمرة

عن عائشة ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » <sup>(١)</sup> . [٢ : ٤٠]

ذَكَرَ الْحُكْمَ فِيمَنْ سَرَقَ مِنَ الْحِرْزِ مَا قِيمَتُهُ

ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ

٤٤٦١ - أخبرنا أحمد بن محمد بن الفضل السخيتاني بدمشق ، قال : حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، قال : حدثنا أبو نعيم ، قال : حدثنا سفيان ، عن أيوب وإسماعيل بن أمية ، وعبيد الله <sup>(٢)</sup> بن عمر ، وموسى بن عقبة ، عن نافع

= وأخرجه عبد الرزاق (١٨٩٦١) ، وأحمد ٦/١٦٣ ، والطيالسي (١٥٨٢) وابن أبي شيبة ٩/٤٦٨ - ٤٦٩ (وقد تحرف في المطبوع منه «عمرة» إلى : عروة) ، والدارمي ٢/١٧٢ ، والبخاري (٦٧٨٩) في الحدود : باب قول الله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ وفي كم يقطع ، ومسلم (١٦٨٤) (١) ، وابن ماجه (٢٥٨٥) في الحدود : باب حد السارق ، والنسائي ٨/٧٨ ، وأبو يعلى (٤٤١١) ، والبيهقي ٨/٢٥٤ من طرق عن الزهري ، به .

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن سلمة المرادي فمن رجال مسلم . وهو مكرر (٤٤٥٥) .

(٢) في الأصل : «عبدالله» ، بالتكبير ، وهو تحريف ، والتصويب من الدارمي ومسلم وغيرهما .

عن ابن عمر قال : قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ (١) .  
[٣٦:٥]

ذَكَرَ الْبَيَانُ بِأَنَّ الْقَطْعَ الَّذِي وَصَفْنَاهُ فِي رِبْعِ  
دِينَارٍ لَيْسَ بِحَدٍّ لَا يُقَطَعُ فِيْمَنْ سَرَقَ أَكْثَرَ مِنْهُ

٤٤٦٢ - أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَنْصَارِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ  
ابْنُ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عُمَرَ بِنْتِ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن  
عبد الرحمن الدارمي ، فمن رجال مسلم . أبو نعيم : هو الفضل بن دكين ،  
وأيوب : هو ابن أبي تيممة السخيتاني .

وهو في « سنن الدارمي » ١٧٣/٢ ، وعنه أخرجه مسلم (١٦٨٦) في الحدود :  
باب حد السرقة ونصابها .

وأخرجه النسائي ٧٧/٨ في القطع : باب القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت  
يده ، والبيهقي ٢٥٦/٨ من طرق عن أبي نعيم ، بهذا الإسناد .

وأخرجه عبد الرزاق (٨٩٦٩) ، ومن طريقه أحمد ٨٠/٢ ، ومسلم (١٦٨٦) (٦) عن  
سفيان الثوري ، عن أيوب السخيتاني وأيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية ، به .  
وأخرجه عبد الرزاق (١٨٩٦٨) ، وأحمد ٦/٢ و ٨٢ ، والطحاوي ١٦٢/٣ ، وابن  
الجارود (٨٢٥) من طريق أيوب السخيتاني ، به .

وأخرجه أحمد ١٤٥/٢ ، ومسلم ، وأبو داود (٤٣٨٦) في الحدود : باب ما  
يقطع فيه السارق ، والنسائي ٧٧/٨ ، والبيهقي ٢٥٦/٨ من طريق ابن جريج ،  
عن إسماعيل بن أمية ، به .

وأخرجه عبد الرزاق (١٨٩٦٧) ، وأحمد ٥٤/٢ و ١٤٣ ، والطيالسي (١٨٤٧) ،  
وابن أبي شيبة ٤٦٨/٩ ، والبخاري (٦٧٩٧) في الحدود : باب قول الله تعالى :  
﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، ومسلم ، وابن ماجة (٢٥٨٤) في  
الحدود : باب حد السارق ، والطحاوي ١٦٢/٣ من طريق عبيد الله بن عمر ،  
به . ووقع في بعض المصادر « عبد الله بن عمر » .

وأخرجه البخاري (٦٧٩٨) من طريق أبي ضمرة ، عن موسى بن عقبة ، به .

أن عائشة زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قالت : ما طَالَ عَلَيَّ ، ولا  
نَسِيتُ : القَطْعُ في رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا <sup>(١)</sup> . [٣٦:٥]

ذَكَرُ صَرَفِ الدِّينَارِ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

٤٤٦٣ - أخبرنا أبو خليفة قال : حدثنا، القعني عن مالك، عن نافع  
عن ابن عمر قال : قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ في مِجَنِّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةٌ  
دَرَاهِمَ <sup>(٢)</sup> . [٢١:١]

(١) إسناده صحيح على شرطهما . وهو في «الموطأ» ٨٣٢/٢ في الحدود : باب ما  
يجب فيه القطع .

ومن طريق مالك أخرجه النسائي ٧٩/٨ في قطع السارق : باب ذكر الاختلاف على  
الزهري ، والطحاوي ١٦٥/٣ .

وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٧٠/٩ ، والنسائي ٧٩/٨ ، والطحاوي ١٦٤/٣ من طرق  
عن يحيى بن سعيد ، به . بعضهم يجعل نص الحديث مرفوعاً ، وبعضهم يوقفه  
على عائشة .

وأخرجه من طرق عن عمرة عن عائشة - بعضهم يرفعه وبعضهم يوقفه ، وأورد  
بعضهم فيه قصة - مالك ٨٣٢/٢ - ٨٣٣ ، وأحمد ٨٠/٦ - ٨١ و ٢٤٩ و ٢٥٢ ،  
وعبد الرزاق (١٨٩٦٤) ، وابن أبي شيبة ٤٧٢/٩ ، والبخاري (٦٧٩١) في  
الحدود : باب قول الله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ،  
ومسلم (١٦٨٤) (٤) في الحدود : باب حد السرقة ونصابها ، والنسائي ٨٠/٨ ،  
والطحاوي ١٦٥/٣ و ١٦٦ ، والدارقطني ١٨٩/٣ ، والبيهقي ٢٥٤/٨ و ٢٥٥ .  
وانظر «شرح معاني الآثار» ١٦٣/٣ - ١٦٥ .

(٢) إسناده صحيح على شرطهما . وهو في «الموطأ» ٨٣١/٢ في الحدود : باب ما  
يجب فيه القطع .

ومن طريق مالك أخرجه أحمد ٦٤/٢ ، والشافعي ٨٣/٢ ،  
والطبراني (١٨٤٧) ، والبخاري (٦٧٩٥) في الحدود : باب قول الله تعالى : =

ذَكَرُ نَفِي إِيْجَابِ الْقَطْعِ عَنِ السَّارِقِ  
الَّذِي يَسْرِقُ أَقْلَ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ

٤٤٦٤ - أخبرنا عمر بن محمد الهمداني ، قال : حدثنا أبو الربيع ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرني مخزومة بن بكير ، عن أبيه ، عن سليمان بن يسار ، عن عمرة

عن عائشة أنها سمعت رسول الله يقول : « لا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » <sup>(١)</sup> . [٢١:١]

٤٤٦٥ - أخبرنا الحسين بن أحمد بن إسحاق ، قال : حدثنا

= ﴿ والسارق والساqrقة فاقطعوا أيديهما ﴾ وفي كم يقطع ، ومسلم (١٦٨٦) (٦) في الحدود : باب حد السرقة ونصابها ، وأبو داود (٤٣٨٥) في الحدود : باب ما يقطع فيه السارق ، والنسائي ٧٦/٨ - ٧٧ في قطع السارق : باب القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده ، والطحاوي ١٦٢/٣ ، والبيهقي ٢٥٦/٨ ، والدارقطني ١٩٠/٣ ، والبخاري (٢٥٩٦) .

وأخرجه الطيالسي (١٨٤٧) ، ومسلم (١٦٨٦) ، والترمذي (١٤٤٦) في الحدود : باب ما جاء في كم تقطع يد السارق ، والنسائي ٧٦/٨ ، والطحاوي ١٦٢/٣ - ١٦٣ ، والدارقطني ١٩٠/٣ من طرق عن نافع ، به . وانظر (٤٤٦١) .

(١) إسناده صحيح ، أبو الربيع - وهو سليمان بن داود المهري - ثقة روى له أبو داود والنسائي ، ومخزومة بن بكير ثقة من رجال مسلم ، وباقي السند ثقات على شرطهما .

وأخرجه مسلم (١٦٨٤) (٣) في الحدود : باب حد السرقة ونصابها ، والنسائي ٨١/٨ في قطع السارق : باب ذكر اختلاف أبي بكر بن محمد وعبد الله بن أبي بكر عن عمرة ، والطحاوي ١٦٤/٣ ، والدارقطني ١٨٩/٣ من طرق عن ابن وهب ، بهذا الإسناد .

وأخرجه النسائي ٨١/٨ - ٨٢ ، والدارقطني ١٨٩/٣ من طريق يزيد بن أبي حبيب ، عن بكير الأشج ، به .

إبراهيم بن سعيد الجوهري ، قال : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ مِنْ أَرْبَعَةٍ : يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، وَرُزَيْقٍ ، وَسَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ ، وَالزَّهْرِيُّ عَنْ عَمْرَةَ

عَنْ عَائِشَةَ - قَالَ الزَّهْرِيُّ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : « لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » (١) . [٩١:١]

### ذَكَرَ بَعْضُ الْعَدَدِ الْمَحْضُورِ الْمَسْتَثْنَى مِنْ جَمَلَتِهِ الْخَارِجِ حُكْمَهُ مِنْ حُكْمِهِ

٤٤٦٦ - أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي مَعْشَرٍ بِحَرَّانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ الْعَطَّارُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ

عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ أَنَّ غُلَامًا سَرَقَ وَدِيًّا مِنْ حَائِطٍ ،

(١) إسناده صحيح . رجاله رجال مسلم غير رُزَيْقٍ - ويقال : رُزَيْقٍ - بتقديم الزاي ، وهو ابن حُكَيْمِ الْأَيْلِيِّ - ثقة روى له البخاري تعليقاً والنسائي .

وأخرجه الحميدي (٢٨٠) عن سفيان قال : وحدثناه أربعة عن عمرة ، عن عائشة لم يرفعه : عبد الله بن أبي بكر ورزق بن حكيم الأيلي ويحيى بن سعيد وعبد ربه بن سعيد (كان في الأصل : سعد بن سعيد ، لكن محقق الكتاب العلامة الشيخ حبيب الرحمن أثبت «عبد ربه بن سعيد» وقال : كذا في (ع) و(ظ) وهو الصواب ، وفي الأصل : «سعد» ، والزهرى أحفظهم كلهم (وكان قد أخرجه قبله بحديث) إلا أن في حديث يحيى ما دل على الرفع : ما نسبت ولا طال علي : القطع في ربع دينار فصاعداً .

وأخرجه النسائي ٧٩/٨ في قطع السارق : باب ذكر الاختلاف على الزهرى ، عن قتيبة ، عن سفيان ، عن يحيى بن سعيد وعبد ربه ورزق صاحب أيلة ، به موقوفاً عليها . وانظر (٤٤٥٩) و(٤٤٦٢) .

فَرَفَعَ إِلَى مِرْوَانَ ، فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ ، فَقَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ : إِنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ » <sup>(١)</sup> . [٤٠:٢]

(١) إسناده صحيح على شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الجبار بن العلاء فمن رجال مسلم . سفيان : هو ابن عيينة ، ويحيى بن سعيد : هو ابن قيس الأنصاري .

وأخرجه الشافعي ٨٤/٢ ، والحميدي (٤٠٧) ، والدارمي ١٧٤/٢ ، والنسائي : ٨٧/٨ في قطع السارق : باب ما لا قطع فيه ، وابن ماجة (٢٥٩٣) في الحدود : باب لا يقطع في ثمر ولا كثر ، والطحاوي ١٧٢/٣ ، وابن الجارود (٨٢٦) ، والبيهقي ٢٦٣/٨ من طريق سفيان ، بهذا الإسناد . وبعضهم يذكر فيه القصة وبعضهم لا يذكرها .

وأخرجه الشافعي ٨٣/٢ - ٨٤ عن مالك بن أنس ، والنسائي ٨٧/٨ - ٨٨ ، والترمذي (١٤٤٩) في الحدود : باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر ، من طريق الليث ، كلاهما عن يحيى بن سعيد ، به .

وأخرجه الدارمي ١٧٤/٢ ، والنسائي ٨٧/٨ ، والطبراني (٤٣٤٠) من طريق أبي نعيم ، عن سفيان ، به . إلا أنه لم يقل فيه : «عن واسع بن حبان» .  
وأخرجه مالك ٨٣٩/٢ في الحدود : باب لا قطع فيه ، وأحمد ٤٦٣/٣ و٤٦٤ و٤٤٠/٤ و١٤٢ ، والدارمي ١٧٤/٢ ، وأبو داود (٤٣٨٨) و(٤٣٨٩) في الحدود : باب ما لا قطع فيه ، والنسائي ٨٧/٨ ، والطحاوي ١٧٢/٣ ، والطبراني (٤٣٣٩) و(٤٣٤١) و(٤٣٤٢) و(٤٣٤٣) و(٤٣٤٤) و(٤٣٤٥) و(٤٣٤٦) و(٤٣٤٧) و(٤٣٤٨) و(٤٣٤٩) و(٤٣٥٠) و(٤٣٥١) ، والبيهقي ٢٦٢/٨ و٢٦٣ ، والبخاري (٢٦٠٠) من طرق عن يحيى بن سعيد ، به . لم يذكر فيه واسع بن حبان .

وأخرجه عبد الرزاق (١٨٩١٦) عن ابن جريج ، والدارمي ١٧٤/٢ ، والنسائي ٨٨/٨ من طريق أبي أسامة ، كلاهما عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن رجل من قومه ، عن رافع بن خديج . لم يقل ابن جريج : «من قومه» .

وأخرجه النسائي ٨٨/٨ من طريق بشر ، والطبراني (٤٣٥٢) من طريق الليث ، كلاهما عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان - قال بشر : عن =

قال أبو حاتم : عمومُ الخطاب في الكتاب قوله جَلَّ وعلا : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [ المائدة : ٣٨ ] فأمر بقطع السَّارِقِ إذا ما سَرَقَ ، ثم فسَّرتهُ السنة بأن لا قَطَعَ على سارقِ الثَّمَرِ ولا الكَثَرِ ، وأن لا قَطَعَ إلا في رُبْعِ دينارٍ ، فكان المرادُ من الخطابِ مِنَ الكتاب : فاقطعوا أيديهما إذا سَرَقَ ربعَ دينارٍ وما يقومُ مقامه سوى الثمرِ والكَثَرِ .

= يحيى بن سعيد أن رجلاً من قومه حدثه - عن عمه له ، عن رافع بن خديج . وفي «التحفة» ١٦٠/٣ أن رواية النسائي «عن عمِّ له» .

وأخرجه الدارمي ١٧٤/٢ - ١٧٥ ، والنسائي ٨٨/٨ من طريق سعيد بن منصور ، عن عبد العزيز الدراوردي ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن أبي ميمون ، عن رافع بن خديج . قال النسائي : هذا خطأ أبو ميمون لا أعرفه .

وأخرجه عبد الرزاق (١٨٩١٧) من طريق يحيى بن أبي كثير ، والنسائي ٨٦/٨ - ٨٧ ، والطبراني (٤٢٧٧) من طريق القاسم بن محمد ، كلاهما عن رافع بن خديج .

وله شاهد من حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (٢٥٩٤) ولفظه «لا قطع في ثمر ولا كثر» وسنده ضعيف .

وأخر من حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود (٤٣٩٠) مرفوعاً عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن الثمر المعلق فقال : «مَنْ أصابَ بفيه من ذي حاجة غير متخذ حُبْنَةَ فلا شيء عليه ، ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يُؤْوِيَهُ الجَرِينِ فبلغ ثمن المجنَّ فعليه القطع ، ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة» وسنده حسن .

قوله : «الثَّمَرُ» : أي الرُّطْبُ ما دام في رأس النخلة ، فإذا صُرِمَ فهو الرطْب .  
والكَثَرُ : جُمَار النخل .

وانظر مذاهب العلماء في فقه هذا الحديث في «شرح السنة»